



المملكة العمانية

وزارة المالية

دائرة الموازنة العامة

خطاب مشروع قانون الموازنة العامة  
ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية  
للسنة المالية 2017

وزير المالية

عمر ملحس

عمان

30 تشرين الثاني 2016

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أتقدم لمجلسكم الموقر باسم الحكومة بمشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2017 والذي حرصت الحكومة على تقديمها ضمن الموعد الدستوري لمجلسكم الكريم لمناقشتها متطلعين لإقرارهما مع مطلع العام القادم لنتمكن من البدء بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية الواردة في مشروع القانونين.

وأود بداية ان أتقدم بالتهنئة والتبريك لأعضاء مجلس النواب بحصولهم على ثقة الشعب الاردني الكريم لتمثيله في هذا المجلس الموقر، مؤكدا على حرص الحكومة على التعاون المثمر مع مجلس النواب من خلال التشاركية في تحمل المسؤولية ومعالجة التحديات

التي تواجه بلدنا العزيز في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية.

**سعادة الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

ان مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2017 يترجمان الواقع الذي وصلت اليه المالية العامة في الوقت الراهن وخطط وبرامج الحكومة في المدى المتوسط. كما يتضمنان المشاريع والانشطة التي تعتمزم الحكومة القيام بها وفقا للاولويات الوطنية المنسجمة مع وثيقة رؤية الاردن 2025 والبرنامج التنفيذي التنموي والبرامج التنموية للمحافظات والتي تم اعدادها بمشاركة مع المجتمعات المحلية في جميع محافظات المملكة بهدف تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية وبما يفضي الى تحسين المستويات المعيشية لجميع المواطنين في مختلف محافظات المملكة.

ان الاردن بحكم موقعه الجغرافي يعاني من الانعكاسات السلبية للصراعات والتوترات والظروف الاقليمية غير المواتية السائدة في المنطقة والتي تعيق تحقيق الاهداف والنتائج التي نصبو اليها على صعيد الاقتصاد الوطني. وقد تمثلت أبرز هذه الانعكاسات بارتفاع الدين العام الى مستويات قياسية لا يمكن القبول باستمرارها بحيث أصبح يستنزف جانباً هاماً من الموارد المالية المحدودة المتاحة، وكذلك تواضع النمو الاقتصادي بحيث لا يعتبر كافياً لتحسين المستويات المعيشية للمواطنين وتخفيض معدلات البطالة، الى جانب تراجع حجم الصادرات وتراجع النشاط السياحي وضعف هيكل سوق العمل. هذا بالإضافة الى الاعباء المالية المباشرة وغير المباشرة التي تحملتها الخزينة العامة الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين مقابل دعم دولي محدود للاردن لمواجهة هذه الاعباء.

وقد جاء تثبيت التصنيف الائتماني للاردن في تقرير وكالة ستاندرد اند بورز عند وجهة نظر مستقبلية سلبية ليسلط الضوء على حساسية الظروف الاقليمية التي تواجه المملكة وتداعيات النزاعات الاقليمية

المتوقعة على المالية العامة والقطاع الخارجي. وقد أشار التقرير الى احتمال تخفيض التصنيف الائتماني للاردن في حال تقادم عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وانخفاض معدل النمو الحقيقي الى اقل من المستويات المستهدفة. الا انه من جهة اخرى، فقد اشار التقرير الى امكانية رفع التصنيف الائتماني الى مستقر في حال تحسن الوضع الاقليمي وقيام الحكومة بتنفيذ اصلاحات مالية وهيكلية تمكن من استدامة النمو وتقليص الاعباء على المالية العامة، ولا يخفى على حضراتكم المخاطر المترتبة على تخفيض التصنيف الائتماني على فرص المملكة في الحصول على الاقتراض لسد الفجوة التمويلية وارتفاع كلفته، وانعكاساته السلبية على الجهود التي تقوم بها الحكومة لتحسين البيئة الجاذبة للاستثمارات.

**سعادة الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

وحيث ان الحكومة اعتمدت نهج المكاشفة والمصارحة كأساس لا رجعة عنه في تنفيذ برامجها وسياساتها لمواجهة التحديات الداخلية

والخارجية، فلا بد من التأكيد على ضرورة المبادرة لاتخاذ ما يلزم من اجراءات ان لم تكن استباقية فلا ينبغي ان تكون متأخرة لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يعتبر اكثر التحديات تعقيدا نظرا لتأثره بدرجة كبيرة بظروف خارجة عن السيطرة مما يؤدي الى جعل الاقتصاد الوطني عرضة للتأثر بالصددمات الخارجية، الامر الذي يستدعي العمل الجاد على معالجة التحديات والتصدي الفعال للمشاكل والعقبات المالية وبما يمكن الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الصدمات الخارجية.

**سعادة الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

لقد قامت الحكومة بتبني برنامج جديد للإصلاح المالي والهيكلية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي يتضمن مجموعة من السياسات والاجراءات التي تساعد الاقتصاد الوطني في التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهه، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ويجاد البيئة الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام وبمعدلات تفوق نسب

الزيادة في السكان والذي شهد خلال السنوات الاخيرة ارتفاعا كبيرا لا تقوى على تحمله اقتصاديات الدول الكبرى، اضافة الى تعزيز الاستقرار المالي ورفع مستويات التشغيل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز المساواة والحاكمية الرشيدة، مع التأكيد على حماية ذوي الدخل المحدود.

وضمن هذا الإطار، أود التأكيد على أن السياسات والاجراءات التي سيتم اتخاذها لا تقتصر على تعزيز الإيرادات وضبط وترشيد الانفاق العام وتحسين كفاءته، وانما تشمل عددا من الاجراءات الاصلاحية في محاور مختلفة، لعل من أبرزها انجاز مشاريع قوانين تهدف الى تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المصرفي وتعزيز بيئة الاعمال وتسهيل الحصول على التمويل وتوسيع نطاق الخدمات المالية وتطوير القطاع المالي غير المصرفي. وكذلك معالجة قصور اجراءات النافذة الاستثمارية من خلال أتمتة خدماتها، واستكمال متطلبات المرحلة الثانية من خارطة الطريق لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للحسابات المالية لعام 2015. اضافة

الى اعداد خطة تشمل الاجراءات المقترحة والآليات اللازمة لتخفيض خسائر قطاع المياه، الى جانب التزام الحكومة بالمحافظة على التوازن المالي لشركة الكهرباء الوطنية وعدم تحقيق اي خسائر اضافية.

**سعادة الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

وفيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها المملكة خلال عام 2016 فكانت على النحو التالي:

- تباطؤ اداء الاقتصاد الاردني متأثراً بتداعيات الظروف الإقليمية الصعبة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام 2016 بما نسبته 2.1% مقارنة مع 2.2% لنفس الفترة من عام 2015، ويتوقع ان يبلغ 2.4% لعام 2016. وقد رافق ذلك ارتفاع معدل البطالة ليصل الى 15.1% خلال الاربعاء الثلاثة الاولى من عام 2016 مقابل 12.9% خلال نفس الفترة من عام 2015.



- تراجع معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 1.1% خلال الشهور العشرة الاولى لعام 2016 مقارنة بتراجع نسبته 0.7% لنفس الفترة من عام 2015، في ضوء استمرار تراجع اسعار الغذاء والنفط في الاسواق العالمية وانعكاسها على الاسعار المحلية، حيث تراجعت اسعار مجموعة النقل بنحو 5.6% واسعار بند الوقود والاناثة بنحو 5.5%، اضافة الى تراجع اسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنحو 9.9%.

- وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد سجلت الصادرات الوطنية خلال الارباع الثلاثة الاولى من هذا العام انخفاضا بلغت نسبته 8.8% مقارنة بنحو 7.3% خلال نفس الفترة من العام 2015. ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى استمرار تراجع حجم التجارة مع دول المنطقة. وعلى نحو مماثل، انخفضت المستوردات بما نسبته 8.1% خلال الارباع الثلاثة الاولى لعام 2016 مقابل تراجعها بنحو 10.2% خلال نفس الفترة من العام السابق نتيجة

لانخفاض فاتورة المستوردات من النفط الخام والمشتقات النفطية بنسبة 48%. وتبعاً لذلك انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 10.7% خلال الاربع الثلثة الاولى من هذا العام مقابل تراجع بنحو 11.9% خلال الفترة المماثلة من عام 2015. أما عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي خلال النصف الأول من عام 2016 نحو 12.7% مقارنة مع 9.5% لنفس الفترة من العام 2015.

- اما بالنسبة لاحتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية فقد بلغت نحو 12.1 مليار دولار في نهاية تشرين اول لهذا العام وتكفي لتغطية نحو 7 شهور من مستوردات المملكة من السلع والخدمات.

- وعلى صعيد المالية العامة، ووفقاً لارقام اعادة التقدير، فقد سجلت الايرادات العامة في عام 2016 ارتفاعاً بنسبة 6.4% عن مستواها في عام 2015، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي لارتفاع إيرادات ضريبة الدخل بنسبة 11%، وزيادة حصيلة

ضريبة المبيعات بنسبة 5.4%، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 10%. وفي المقابل، سجلت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 7.8% عن مستواها في عام 2015 نتيجة ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 8.0% وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 6.3%.

وكمحصلة لذلك فقد بلغ العجز بعد المنح في عام 2016 ما مقداره 1097 مليون دينار أو ما نسبته 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 3.5% في عام 2015.

وفيما يتعلق بالمديونية، فقد بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر تشرين أول 2016 نحو 26 مليار دينار أو ما نسبته 94% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 93.4% في نهاية عام 2015. علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه قد بلغت نحو 6.6 مليار دينار.

ونظراً لارتفاع الدين العام إلى مستويات قياسية وانعكاساتها السلبية على الاستقرار المالي، فسيشكل التعامل مع الدين العام أحد أهم المحاور الأساسية التي ستوليها الحكومة اهتماماً خاصاً في برنامج

الإصلاح المالي والهيكلية من خلال تبني سياسات مالية تضبط الإنفاق الحكومي وتعزز الإيرادات وتقلص العجز بما يفضي إلى تخفيض نسبة إجمالي الدين العام سنوياً لتصل إلى حدود 77% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

وقد قامت الحكومة خلال هذا العام باتخاذ بعض الإجراءات لضبط الإنفاق العام وأبرزها تخفيض النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما نسبته 10% من نفقاتها التشغيلية إضافة إلى خفض النفقات الرأسمالية بنحو 5% للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

كما قامت الحكومة بتبني بعض الإجراءات الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وأبرزها تنفيذ الحزمة الأولى من توصيات مجلس السياسات الاقتصادية والمتضمنة اتخاذ إجراءات فورية قصيرة المدى يمكن لها أن تساهم في تجاوز الصعوبات والتحديات الاقتصادية أبرزها توفير تمويل إضافي للمشاريع الصغيرة والمشاريع الريادية وبرامج ضمان القروض، وتوفير مخصصات إضافية لدعم برنامج

ضمان ائتمان الصادرات، وايجاد فرص استثمارية جديدة للمغتربين  
الأردنيين من خلال الاستثمار في سندات الادخار، وتأسيس صندوق  
استثماري للمساهمات الخاصة تملكه البنوك، كما شملت ايضاً  
تخفيض كلفة الاقتراض للمشاريع المنوي إقامتها خارج محافظة  
العاصمة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

جاءت توجهات مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2017 على

النحو التالي:

1- الالتزام بتنفيذ بنود واجراءات برنامج الإصلاح المالي

والهيكلي 2017-2019 المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي

وخاصة التدابير والاجراءات الهادفة الى ضبط اوضاع المالية

العامة واحتواء عجز الموازنة العامة وخفض نسبة الدين العام

الى الناتج المحلي الاجمالي بما يفضي الى تعزيز الاستقرار

المالي والنقدي.

- 2- التركيز على دراسة الاثر الاقتصادي للمشاريع الرأسمالية وزيادة فاعلية تحديد اولويات المشاريع الرأسمالية وتطوير آليات إدارة وتوجيه الموارد المالية من خلال وحدة ادارة الاستثمارات العامة وبما يؤدي الى زيادة كفاءة الاستثمار العام والتوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة.
- 3- التأكيد على أهمية متابعة تقدم سير العمل في المشاريع الكبرى والمبادرات الحكومية ذات الأولوية من خلال وحدة الإنجاز الحكومي في رئاسة الوزراء.
- 4- التأكيد على أهمية تفعيل قانون صندوق الاستثمار الأردني لعام 2016 والعمل على توفير عوامل نجاح المشاريع التي سيقوم بها صندوق الاستثمار الاردني في شتى المجالات الاقتصادية والاستثمارية من خلال توفير قاعدة البيانات الضرورية واتخاذ ما يلزم من الاجراءات لتسهيل تنفيذ هذه المشاريع.
- 5- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات العامة من خلال تفعيل وحدة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وبما

يخفف الضغط على الموارد المالية المحدودة، والحد من الاقتراض الحكومي لتمويل المشاريع، إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة.

6- التأكيد على دور القطاع السياحي في تحقيق معدلات نمو مستدامة وتوفير فرص العمل من خلال التركيز على أنماط سياحية واعدة للسياحة المحلية والوافدة، إضافة إلى دعم برامج الترويج السياحي وفتح أسواق جديدة وتحفيز الأسواق القائمة.

7- مواصلة تنفيذ إستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2015-2025 من أجل تنويع وتطوير واستغلال مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة وبما يسهم في الحد من فاتورة الطاقة.

8- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المصرفي وتسهيل الحصول على التمويل وتوسيع نطاق الخدمات المالية وتطوير القطاع المالي غير المصرفي وتعزيز بيئة الاعمال.

9- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-

2025 كخطة اصلاح شاملة للنظام التعليمي بجميع مراحلها

ابتداء من مرحلة الطفولة والتعليم ما قبل المدرسة والتعليم العام

والعالي مع التركيز على التعليم المهني والتقني وصولاً إلى

سوق العمل.

10- مواصلة العمل على تقوية شبكة الأمان الإجتماعي وتقديم

الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

11- الاستمرار في اصدار الصكوك الاسلامية لتنويع مصادر

التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين في ادوات الدين الحكومي

وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام.

12- توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات

والاولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على توزيع منافع

التممية على كافة محافظات المملكة من خلال اعداد البرامج

التمموية للمحافظات وتعزيز دور صندوق تنمية المحافظات في



تمويل المشاريع الإنتاجية الريادية التي توفر فرص عمل جديدة

وبشكل مستدام وذلك تمهيداً للبدء بتطبيق نهج اللامركزية.

13- مواصلة العمل على إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتنفيذ

مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية

لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق

الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

14- تعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من

خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب

والتجنب الضريبي، وزيادة إعتماد الوحدات الحكومية على

مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها.

15- استكمال انجاز المشاريع الممولة من المنحة الخليجية مع الاخذ

بعين الاعتبار تعديل قيم المنح المخصصة للمشاريع الممولة

من المنحة وبما يتناسب مع الوضع الحالي لها.

16- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة

الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة.

17- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وتعزيز مشاركة

اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في رسم الخطط التنموية

والقطاعية بما يساعد على ادماج منظور النوع الاجتماعي في

السياسات الوطنية بمراعاة احتياجات الرجل والمرأة بعدالة وبما

يعزز من مساهمة المرأة في جميع المجالات.

**سعادة الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

أما تقديرات النفقات والايرادات في مشروع قانون الموازنة العامة

وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2017 فقد استندت

الى الفرضيات والإجراءات المالية التالية:

1. عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة

القصوى. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة لم تصدر اي ملاحق

للموازنة منذ عام 2013.

2. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين ومخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
3. الاستمرار في ضبط التعيينات مع الاخذ بعين الاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية، وذلك لترشيق الجهاز الاداري وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
4. رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
5. الاستمرار في دعم مادة الخبز وضبط الدعم مع تعزيز آليات الرقابة من اجل اوصول الدعم الى مستحقيه.
6. ضبط وترشيد بنود النفقات التشغيلية ولاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والسفر.

7. الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والاثاث وتنفيذ مشروع

تتبع وادارة المركبات الحكومية، حيث لم يتم رصد اي مخصصات مالية لشراء السيارات والاثاث.

8. رصد المخصصات اللازمة للمعالجات الطبية والأدوية

والمستلزمات الطبية، ووضع الإجراءات المناسبة لضبط النفقات وبان يكون الإعفاء للمواطن الاردني غير المقتدر ومعالجته في مستشفيات وزارة الصحة وذلك على غرار المؤمنين صحياً ما دام ذلك العلاج متوفراً فيها.

9. زيادة المخصصات المرصودة لدعم البلديات والمعونات النقدية

المقدمة لاسر المحتاجة والاستمرار في رصد المخصصات لدعم الجامعات الرسمية.

10. مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل وزارة

الاقواف والشؤون والمقدسات الاسلامية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني.

11. رصد المخصصات اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات

التراكمية على الوزارات والدوائر الحكومية والتي جاءت نتيجة تجاوز المخصصات المرصودة في قانون الموازنة والتوسع في منح الإعفاءات الطبية بطريقة غير منضبطة وعدم تسديدها وترحيلها من سنة لآخرى وجلها من متأخرات المعالجات الطبية التي ادت الى عدم العدالة في التأمين الصحي. وعليه فإن تسديد هذه المتأخرات خلال السنوات 2017-2019 سينعكس ايجابياً على النشاط الاقتصادي.

12. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.

13. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية

لتنمية الموارد البشرية وبرامج مكافحة التطرف.

14. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية

في قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق

وتنمية المحافظات.

15. تنفيذ انشاء المباني الحكومية باستخدام آلية التمويل التأجيري

المنتهي بالتمليك وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص وصندوق

استثمار الضمان الاجتماعي.

16. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع البنية

التحتية للمحافظات بهدف تعزيز التوزيع العادل لمنافع التنمية

على كافة مناطق المملكة، حيث تم رصد مبلغ 120 مليون

دينار لهذه الغاية.

17. رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة

الشمسية لإنتاج الكهرباء.

18. رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الإلكتروني

في تقديم الخدمات الحكومية.

19. مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة

وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة

الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.

20. تخصيص الاحتياجات المالية اللازمة للدوائر الحكومية ضمن

موازناتها بما فيها المنافع الوظيفية بموجب احكام قانون توريد

واردات الدوائر والوحدات الحكومية.

21. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع

المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في

موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حسب الاولويات

والامكانات المالية المتاحة.

22. رصد المخصصات المالية اللازمة لمؤتمر القمة العربية الذي

سيعقد في عمان.

23. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع

الحيوية مثل مشروع الطريق الصحراوي ومشروع اكااديمية الملكة

رانيا للمعلمين ومحطة الاعلام العام المستقلة ومشروع الدفاع

الإلكتروني ومشروع الالياف الضوئية اضافة الى مشروع المدينة

الطبية الجديدة ومشاريع تطوير منطقة وادي عربة ومشروع ناقل

البحرين.

24. اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه بما

في ذلك تقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة

وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

25. تعزيز اجراءات الحد من التهرب الضريبي وتحسين التحصيل

الضريبي من خلال تطبيق الإجراءات القانونية للتحصيل والبيع

في المزاد العلني، وإجراء التسويات ومنح حوافز لموظفي

الضريبة لمضاعفة الجهود التحصيلية.

26. إعداد إطار جديد للإعفاءات الضريبية تتضمن تخفيض

الاعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات المحلية

والمستوردة والاعفاءات من الرسوم الجمركية.

27. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدره في الموازنة

العامة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين



لقد بنيت تقديرات مشروع قانون موازنة عام 2017 استناداً الى

عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

1. تحسن النمو الاقتصادي مقروناً بعدم حدوث مزيد من التدهور

في الوضع الاقليمي، وتنفيذ مخرجات مؤتمر لندن وأبرزها

الاتفاق الذي تم مع الاتحاد الأوروبي بشأن تخفيف قواعد المنشأ

بالنسبة للصادرات الأردنية، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.3% لعام 2017 و 3.8%

لعام 2018 و 4.0% لعام 2019. كما يتوقع أن ينمو الناتج

المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة 5.7% لعام 2017 و 6.3%

لعام 2018 و 6.6% لعام 2019.

2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي

لأسعار المستهلك نحو 1.9% في عام 2017 ونحو 2.5%

لكل من عامي 2018 و 2019.

3. نمو الصادرات السلعية بنسبة 6.5% لعام 2017 ونحو 7.5%

لعام 2018 و 7.3% لعام 2019 على التوالي.

4. نمو المستوردات السلعية بنسبة 3.4% لعام 2017 ونحو 3.2% لعام 2018 و 4.3% لعام 2019 تبعاً.
5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 نحو 8.7% لتتخفص هذه النسبة إلى 7.0% في عام 2018 ثم إلى 6.1% في عام 2019.
6. إستمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مناسب من الإحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة وبحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة لا تقل عن ستة شهور.

وبناء على ما سبق، أرجو أن أقدم للمجلس الموقر خلاصة موجزة لتقديرات موازنة عام 2017:

- 1- يتوقع أن تبلغ الإيرادات المحلية في عام 2017 حوالي 7342 مليون دينار مسجلة نمواً عن مستواها المعاد تقديره لعام 2016 بنحو 1 مليار دينار او ما نسبته 16.0%. وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو الإيرادات الضريبية بنسبة 19.9% ونمو

الإيرادات غير الضريبية بنسبة 7.3%. ويعود السبب الرئيسي في نمو الإيرادات الضريبية بأكثر من نسبة النمو الاقتصادي المتوقع بالأسعار الجارية خلال العام القادم والبالغة 5.7% إلى ارتفاع حصة ضريبة المبيعات بنحو 265 مليون دينار أو ما نسبته 9.0% وكذلك الضرائب الأخرى بقيمة 450 مليون دينار والتي تمثل حصة إجراءات ضريبية وجمركية إصلاحية سيتم اتخاذها وفقا لبرنامج الإصلاح المالي والهيكلية.

## 2- المنح الخارجية: قُدرت المنح الخارجية لعام 2017 بنحو 777

مليون دينار موزعة بواقع 392 مليون دينار من المنحة الخليجية و385 مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي. واود الاشارة هنا الى ان تقديرات المنح الخارجية للعامين التأسيريين 2018 و2019 تتضمن منح اضافية متوقعة مرتبطة بتطبيق الاصلاحات المالية ومقدرة الاقتصاد الوطني على معالجة الاختلالات الهيكلية وبمبلغ 450 مليون دينار لعام 2018 و500 مليون دينار لعام 2019.

وانتهز هذه المناسبة لاتقدم بعميق الشكر والامتنان إلى الأشقاء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت على استمرار دعمهم الكريم للأردن، كما أشكر مختلف الدول الصديقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي على دعمهما المستمر للأردن.

وفي ضوء ما سبق، قدرت الإيرادات العامة لعام 2017 بمبلغ 8119 مليون دينار مقارنة مع 7228 مليون دينار معاد تقديرها لعام 2016 بزيادة مقدارها 891 مليون دينار أو ما نسبته 12.3%.

3- النفقات الجارية: قدرت النفقات الجارية لعام 2017 بنحو 7629 مليون دينار مسجلة ارتفاعا بنحو 472 مليون دينار أو ما نسبته 6.6% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2016. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى المخصصات المرصودة لتسديد الالتزامات والمتأخرات السابقة والبالغة قيمتها نحو 360 مليون دينار منها 185 مليون دينار للمتأخرات الناجمة عن المعالجات الطبية. وفي حال تم استثناء المخصصات المرصودة للالتزامات والمتأخرات السابقة فإن النفقات الجارية لعام 2017 ترتفع بمقدار 112 مليون دينار او ما نسبته 1.6% الامر الذي يشير بوضوح الى مدى ضبط وترشيد الانفاق الجاري في موازنة عام 2017. وضمن هذا السياق،

تجدر الإشارة الى انخفاض النفقات التشغيلية بنحو 50 مليون دينار او ما نسبته 11.3%، علماً بأنه تم تخفيض المخصصات المرصودة لبند السفر بنسبة 50%.

وقد راعت الحكومة في موازنة عام 2017 البعد الاجتماعي من خلال الاستمرار في اتخاذ التدابير المناسبة لحماية ذوي الدخل المتدني والمحدود، حيث قدرت المخصصات المالية المرصودة لتعزيز شبكة الامان الاجتماعي بنحو 654 مليون دينار في عام 2017 ولعل من أبرزها دعم المواد التموينية والمعونة النقدية للأسر الفقيرة والمعالجات الطبية وصندوق الطالب المحتاج وانشاء وصيانة مساكن الاسر الفقيرة وصندوق دعم الجمعيات.

**4- النفقات الرأسمالية:** قدرت النفقات الرأسمالية لعام 2017 بنحو 1317 مليون دينار وهي اعلى من مستواها المعاد تقديره لعام 2016 بنحو 149 مليون دينار او ما نسبته 12.7%، لتبلغ بذلك حصتها من النفقات العامة نحو 14.7% مقابل 14.0%

في عام 2016. وتجدر الاشارة بأنه لم يتم تضمين هذه النفقات

اي مخصصات لشراء الاثاث والسيارات.

وقد حرصت الحكومة على توفير التمويل للمشاريع ذات الاولوية

في المحافظات تعزيزا لدورها في تحقيق التنمية وبما يساعدها

على بناء قدراتها في مجال اعداد الموازنات عند البدء بتطبيق

نهج اللامركزية. وقد اظهر التوزيع الجغرافي للنفقات الرأسمالية

في عام 2017 بان حصة المحافظات بلغت 852 مليون دينار

أو ما نسبته 65% من أجمالي النفقات الرأسمالية، في حين

بلغت قيمة المشاريع الرأسمالية التي ستنفذ على المستوى

الوطني نحو 465 مليون دينار أو ما نسبته 35%.

واما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية في عام

2017 فقد تركزت في مشاريع التنمية المحلية (24.6%) والطرق

(10.0%) والتعليم (9.8%) والصحة (9.0%) والطاقة (8.4%)

والمياه (6.1%) والنقل (4.7%). وقد شكلت المشاريع الممولة

من المنحة الخليجية ما مقداره 392 مليون دينار او ما نسبته

30% من اجمالي النفقات الرأسمالية. كما يجدر التويه بأنه من الممكن تنفيذ عدد من المشاريع الرأسمالية الواردة في مشروع موازنة عام 2017 من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك لتعزيز دوره في عملية التنمية.

5- عجز الموازنة العامة: يتوقع ان ينخفض عجز الموازنة بعد المنح الخارجية في عام 2017 بنحو 270 مليون دينار ليلغ 827 مليون دينار أو ما نسبته 2.8% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 4.0% من الناتج في عام 2016. ويتوقع أن يواصل هذا العجز انخفاضه كنسبة من الناتج ليصل الى نحو 81 مليون دينار او ما نسبته 0.3% في عام 2018، وصولاً إلى تحقيق وفر في الموازنة بقيمة 257 مليون دينار او ما نسبته 0.8% في عام 2019. أما العجز قبل المنح، فيتوقع أن ينخفض الى ما نسبته 5.5% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع ما نسبته 7.2% من الناتج في عام 2016. ويتوقع



أن يواصل هذا العجز انخفاضه لتصل نسبته للنتائج الى 4.0%  
في عام 2018 و 2.0% في عام 2019.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بتقديرات مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية  
للسنة المالية 2017 فكانت على النحو التالي:

1. إجمالي الإيرادات: قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية  
لعام 2017 بنحو 1666 مليون دينار مقابل 1710 مليون  
دينار معاد تقديره في عام 2016. وقد شكل الدعم الحكومي في  
عام 2017 من هذه الإيرادات حوالي 155 مليون دينار والمنح  
الخارجية 53 مليون دينار مقابل 165 مليون دينار و 52 مليون  
دينار في عام 2016 لكل منهما على الترتيب.

2. إجمالي النفقات: قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في  
عام 2017 بنحو 1782 مليون دينار موزعاً بواقع 1125  
مليون دينار للنفقات الجارية و 657 مليون دينار للنفقات

الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ 1740 مليون دينار معاد تقديره لعام 2016، وبذلك يبلغ الارتفاع المسجل في إجمالي النفقات لعام 2017 حوالي 42 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2016. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 32 مليون دينار أو ما نسبته 2.9% وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 10 مليون دينار أو ما نسبته 1.5%.

3. وبناء على ما سبق، قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2017 بحوالي 116 مليون دينار مقابل 30 مليون دينار معاد تقديره في عام 2016. وإذا ما تم استبعاد عجز سلطة المياه البالغ 294 مليون دينار فإن صافي العجز يتحول الى وفر مقداره 178 مليون دينار، الأمر الذي يستدعي الإسراع في تطبيق خطة واضحة لمعالجة الاختلالات والتشوهات في قطاع المياه.

وبناء على تطورات عجز الموازنة العامة وعجز موازنات الوحدات الحكومية لعام 2017، يتوقع ان ينخفض العجز المجمع للحكومة المركزية والوحدات الحكومية من 1.3 مليار دينار او ما نسبته 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 الى نحو 1.1 مليار دينار او ما نسبته 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، وبذلك يبلغ اجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي نحو 95.1% في عام 2017، ولينخفض الى 91.5% و86.7% لعامي 2018 و2019 على التوالي.

**سعادة الرئيس**

**حضرات النواب المحترمين**

يكشف مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2017 عن عزم الحكومة على تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح المالي والهيكلية الهادف الى ضبط وترشيد الانفاق واحتواء

عززت الموازنة العامة وتخفيض نسبة الدين العام إلى المستويات الآمنة وبما يفضي إلى تحقيق العديد من المؤشرات الإيجابية التي تعزز تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وصولاً إلى زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية، ولعل أبرزها ارتفاع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية في عام 2017 لتصل إلى 96.2% مقارنة بما نسبته 88.5% في عام 2016، ولتواصل هذه النسبة ارتفاعها التدريجي لتبلغ 102.7% في عام 2018 و 112% في عام 2019 لتغطي الإيرادات المحلية كامل النفقات الجارية وجانباً من النفقات الرأسمالية.

كما تجدر الإشارة إلى أن إجمالي النفقات الرأسمالية للحكومة المركزية والوحدات الحكومية قد بلغ نحو 1.9 مليار دينار موزعاً بنسبة 63% على مستوى المحافظات و 37% على المستوى الوطني. وهذا يؤكد حرص الحكومة على توزيع منافع التنمية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين في مختلف محافظات المملكة.

سعادة الرئيس

## حضرات النواب المحترمين

أرجو ان أوكد لكم على اهمية دعم مجلسكم الموقر للحكومة ومساندتها في تنفيذ برنامج الاصلاح المالي والهيكلي الذي تم اعداده وفق منهج شمولي مبني على الاولويات الوطنية ومراعيا للابعاد الاجتماعية لمواجهة التحديات والمصاعب المالية التي تعتبر مسؤولية مشتركة تتطلب منا القيام بما يضمن ترسيخ الاستقرار المالي والنقدي وتمكين الاقتصاد الوطني من استدامة معدلات النمو الاقتصادي والتكيف مع الصدمات الخارجية.

وفي الختام، ارجو ان أوكد بان الحكومة تتطلع للتعاون مع مجلسكم الموقر بروح المسؤولية والتشاركية لاقرار مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية مؤكداً في الوقت ذاته على ان ملاحظات ومداخلات وتوصيات مجلسكم الكريم ستكون محل اهتمام وتقدير الحكومة وذلك للعمل معاً على تحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقيق ما فيه مصلحة الوطن والمواطن في ظل



قيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن

الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير المالية

عمر ملحس